

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الأربع مائة وسبعة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد أليكسي بورودافكين (الاتحاد الروسي)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-11459(A)



* 1 7 1 1 4 5 9 *

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٠٧ لمؤتمر نزع السلاح.

أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، السيد مولر، السيدة سليمان، السيدات والسادة، يتشرف للاتحاد الروسي برئاسة مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي أن أعطي الكلمة للسيد مولر ليعبر عن تعازيه في الوفاة المفاجئة للممثل الدائم للاتحاد الروسي، السفير تشوركين. فلك الكلمة يا سيد مولر.

السيد مولر (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أقدم تعازي وتعازي زملائي هنا في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في وفاة زميلكم المفاجئة، السفير تشوركين، الذي كان دبلوماسياً وازناً سفتقده جميعاً كما سيفتقده جميع زملائي في نيويورك.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً جزيلاً سيد مولر. أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لجميع الدبلوماسيين الذين قدموا تعازيهم إلى الاتحاد الروسي وإلى زملائي في موسكو ونيويورك في وفاة السيد فيتالي تشوركين. لقد كان بالفعل دبلوماسياً روسياً بارزاً. ورحيله عنا خسارة لا تعوض لنا جميعاً. وسأنقل عبارات التعازي والتعاطف التي تلقيتها بالهاتف أمس وعبر رسائل أمس واليوم إلى السيدة تشوركين وإلى أسرته وأعز أصدقائه وزملائه في موسكو ونيويورك. وأشكركم جزيلاً الشكر.

لقد تلقينا، منذ انعقاد جلستنا العامة الأخيرة، طلباً من أحد الوفود للمشاركة في مداولاتنا كدولة غير عضو في المؤتمر. ويوجد هذا الطلب في الوثيقة CD/WP.598/Add.5 التي تتضمن جميع الطلبات الواردة حتى الساعة الثالثة زوالاً من يوم أمس، الاثنين ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧. وستعرض في جلسات عامة لاحقة الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء بعد ذلك التاريخ، للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها. فهل من تعليقات على هذه الطلبات؟ هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدولة إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً لأحكام النظام الداخلي؟ إذا لم تكن هناك أي تعليقات أو اعتراضات، فقد اعتمد القرار.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بتعليق الجلسة لبضع دقائق بغية تمكين ممثل الدولة المراقبة من أخذ مقعده في هذه القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن استئناف الجلسة. وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي رئيساً لمؤتمر نزع السلاح.

وسأعرض بإيجاز خطط عمل الأسابيع الأربعة التي سترأس خلالها الوفد الروسي هذا المحفل. غير أنني أود بداية أن أعرب عن خالص امتناني لسلفي في هذا المنصب الرفيع المستوى، ممثل رومانيا الدائم، السيد أدريان فييريتا. فقد تمكّن، باتباع نهج ابتكاري واستباقي، من صياغة مشروع قرار يحظى بقبول واسع النطاق ينص على إنشاء فريق عامل معني بسبل المضي قدماً، ومن ضمان اعتماده بتوافق الآراء.

ودُعي الفريق العامل إلى أن يساهم إسهاماً إضافياً في المساعي الرامية إلى تحقيق توافق الآراء بشأن برنامج عمل يُمكن المؤتمر من الخروج من حالة الجمود التي دامت سنوات عديدة. ولقد عقدنا بالفعل في هذا الصدد اجتماعاً مع رئيس الفريق العامل، سفير ميانمار، السيد هتين لين. واتفقنا مبدئياً على كيفية توزيع المهام بيننا وعلى التعاون الوثيق بغية التوصل في نهاية المطاف إلى نتيجة عملية ترضي الجميع. وعلى المستوى التنظيمي، اتفقنا على ترتيب أعمال المؤتمر وهيئته الفرعية بحيث تنفادى التداخل والازدواجية.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن إطلاق الفريق العامل ليس مبرراً لتقاعس رئيس المؤتمر. بل على العكس من ذلك، لا يجب أن يغيب عن بالنا أن هدفنا الرئيسي هو السعي بأسرع ما يمكن إلى الاتفاق على برنامج عمل وبدء المفاوضات وفقاً لولاية المؤتمر. وثمة ما يبرر إشارة وفود عديدة في بياناتها، وهي محقة في ذلك، إلى المادة ٢٩ من النظام الداخلي للمؤتمر، التي تنص على أن وضع برنامج العمل هو واجب رئيس المؤتمر. والأهم من ذلك ألا نسمح بتبديد الزخم الإيجابي الذي ظهر في دورة المؤتمر الأخيرة، حيث بذل الرئيس وفود كثيرة جهوداً لم يسبق لها مثيل من أجل إحياء المؤتمر.

ويعتزم الوفد الروسي، بصفته رئيس المؤتمر، إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للمساعي الرامية إلى وضع برنامج عمل متوازن جداً للمؤتمر. وسنتحلى، في هذا الصدد، بأقصى قدر من الشفافية وسنتقيد تقيداً صارماً بمبدأ توافق الآراء. وإذ نضع في اعتبارنا مواقف العديد من الوفود، التي سبقت الإشارة إليها، سنجري اليوم مشاورات غير رسمية بشأن برنامج العمل بعد الجلسة العامة، إذا سمح الوقت بذلك بطبيعة الحال. ونتطلع إلى أن تشارك الوفود بنشاط في المناقشة. فحاجة هذا المحفل إلى الأفكار الجديدة القابلة للتطبيق هي كحاجتنا إلى الهواء.

ولعلكم تعلمون أن من أهم المناسبات التي ستشهداها فترة الرئاسة الروسية الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر، الذي سيعقد في الأسبوع الذي يبدأ في ٢٧ شباط/فبراير. وسنبذل مع أمانة المؤتمر كل جهد ممكن لضمان النجاح التام للجزء الرفيع المستوى. ويمكن أن أعلن منذ الآن أن نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد غينادي غاتيلوف، سيخاطب المؤتمر.

وسنُعقد أيضاً، خلال رئاستنا، كما سبق أن أعلن عنه، جلسة مواضيعية مكرسة للذكرى العاشرة بعد المائة لمؤتمر لاهاي الثاني للسلام، في ٢٢ شباط/فبراير في الساعة الثالثة زوالاً. وسيحضرها مسؤولون وممثلون عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وستحظى بتغطية في وسائل الإعلام. وأود بصفة خاصة أن أعرب عن امتناني لممثل هولندا الدائم ولأمانة المؤتمر على ما قدماه من مساعدة لا تقدر بثمن في تنظيم هذا الحدث.

وقد حدد رؤساء المؤتمر الذين سبقوني، بمن فيهم السيد فيريتا، والزلاء الذين ترأسوا محفلنا في عام ٢٠١٦ مستوى عالياً من الجودة والفعالية لعملنا. وسأبذل قصارى جهدي، بصفتي الرئيس، للحفاظ على ذلك المستوى، وسأفعل كل ما في وسعي لمصلحة المؤتمر بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الفريد الذي أُعدت فيه على مر الزمن مجموعة من الصكوك القانونية الدولية المتينة. وأصبحت تشكل "كنزاً" للمجتمع الدولي فيما يتعلق بتعزيز التقدم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وسأتعاون تعاوناً وثيقاً مع الرؤساء الخمسة الآخرين لهذه الدورة، ومع المجموعات الإقليمية والوفود كافة. وأعول على دعمكم ومساعدتكم.

وأود الآن أن أتناول قائمة المتكلمين لهذا اليوم. والمتكلم الأول على القائمة هو ممثلة نيوزيلندا. فلتفضل بأخذ الكلمة.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يرحب وفد بلدي بالفرصة المتاحة له اليوم لتهنئة الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه الجلسة الأولى من فترة ولايته. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأكرر تعليقات أميننا العام وأعرب عن تعازي نيوزيلندا في وفاة السفير تشوركين المفاجئة والمحنة في نيويورك. وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير بلدي للجهود التي بذلتها رومانيا خلال رئاستها لضمان انطلاق عمل المؤتمر هذا العام بنبرة إيجابية. وأود أن أهنئ السفير فييريتا على النجاح يوم الجمعة الماضي في اعتماد المقترح الوارد في الوثيقة CD/WP.599/Rev.1 بإنشاء فريق عامل تابع للمؤتمر معني بسبل المضي قدماً.

ويتبين من بحث على غوغل، سيدي الرئيس، أن هذا العام الجديد في التقويم الصيني - وهو عام الديك الناري - يتميز "بإحساس قوي بالحفاظ على الوقت وبتحمل المسؤولية في العمل". فلعل فيه ما يبشر بالخير لجهود الرئاسة الروسية وجهود الرؤساء المقبلين لعام ٢٠١٧ للمضي في العمل بناءً على الوثيقة CD/WP.599/Rev.1، وإعادة المؤتمر إلى مسار عمله. ويفيد البحث بأن عام الديك الناري لا يحل إلا مرة كل ٦٠ عاماً. ولذلك نأمل أن تكون هذه السنة مواتية لإنهاء حالة الجمود التي دامت ٢١ عاماً في المؤتمر. ومع ذلك، فكما قال آخرون هنا يوم الجمعة الماضي، لن يُحكم على الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً بالجدوى أو النجاح إلا إذا مهّد الطريق لاعتماد برنامج عمل والشروع في المفاوضات في المؤتمر.

وتستخدم نيوزيلندا نفس المقياس الذي تستخدمه وفود كثيرة لقياس النجاح في هذه الهيئة. ولا نود أن تنطلق المفاوضات بتناول أي موضوع. فإذا أريد للمؤتمر أن يستعيد سمعته ومصداقيته ويبرر الموارد الضخمة التي أنفقت عليه، ينبغي له، كسائر المنظمات الدولية، أن يتناول مسائل تستجيب للشواغل والمشاكل ذات الأولوية التي تواجه المجتمع العالمي. ويتطلب ذلك من المؤتمر أن يفي مجدداً بولايته التفاوضية بشأن مسألة وجهة وهامة هي نزع السلاح، ولا يتطرق إلى مسألة سبق إدراجها في صكوك قانونية قائمة أو تتناولها على وجه أفضل محافل أخرى.

سيدي الرئيس، لقد أعددت جرداً للمسائل والمشاكل التي تواجه المجتمع العالمي. ولا يزال وفد بلدي يعتقد أن الشواغل العالمية تستدعي انخراطاً عالمياً. وبناءً على ذلك، لا نرى ما يبرر محدودية عضوية هذا الجهاز واستبعاد دول منه تلتبس الفرصة للعمل في المسائل التي تدخل ضمن اختصاصه.

وأود الآن أن أغتنم الفرصة لأعرض بإيجاز عدداً من المسائل الرئيسية التي سيعكف عليها وفد بلدي بنشاط خلال "عام الديك الناري" هذا. وترحب نيوزيلندا بالفرصة التي يتيحها لنا جميعاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٨/٧١ للمضي الآن قدماً في بناء الهيكل الأساسي لنزع السلاح النووي. ونتطلع إلى مفاوضات حظر الأسلحة النووية التي ستُقلع الشهر المقبل في الأمم المتحدة في نيويورك، لكننا نستغرب ما تبديه بعض الجهات من نقد مفاده أن هذه المفاوضات - وهي العمل الرامي إلى بناء الهيكل - ينبغي أن تُرفض لأنها لن تؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية بالفعل. ويبدو جلياً بما لا يدع مجالاً للشك أن الدول غير الحائزة لأسلحة

نووية عاجزة تماماً عن القضاء الفعلي على تلك الأسلحة. ولكننا قادرون بالتأكيد على الاضطلاع بدورنا في الوفاء بالالتزام الواقع على عاتقنا جميعاً، مثلما أقرته محكمة العدل الدولية بالإجماع في عام ١٩٩٦، والمشاركة في مفاوضات نزع السلاح النووي وتهيئة ما سمتة اللجنة الدولية للصليب الأحمر "اللبنة الأساسية" من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. ومشاركتنا البناءة في هذه المفاوضات ليست السبيل الوحيد الذي ستسلكه نيوزيلندا سعياً إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنهوض بعالم خال من الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧. فهذا العام يصادف بدء الدورة الاستعراضية التي ستعقد بالمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ - وهو الذكرى السنوية الخمسون لبدء نفاذ المعاهدة. وستعمل نيوزيلندا، وطنياً وعن طريق عضويتها في ائتلاف البرنامج الجديد ومجموعة إلغاء حالة التأهب ومجموعة فيينا للدول العشر، عملاً حثيثاً على ضمان الاستقرار والمتانة لهذه اللبنة من لبنات النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وتظل نيوزيلندا تدعم بثبات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتبقى ملتزمة كذلك بضمان نجاح النظم الجديدة. وبعد ثلاث سنوات كاملة من بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، يسرنا أن نرى تزايداً مستمراً في عدد أعضائها وفي تدابير التنفيذ. ومن الواضح بطبيعة الحال أن تحديات عديدة لا تزال قائمة، بما فيها الحاجة إلى تحقيق الامتثال التام للمعاهدة وعالميتها، وضمان قدرة جميع الدول الأطراف على المشاركة الكاملة فيما أُرسي حديثاً من عمليات تنظم بين الدورات. وفي ضوء ما تقدم، تفتخر نيوزيلندا بإقدامها على المساهمة مبكراً في صندوق التبرعات الاستئماني. ونحن على ثقة بأن الصندوق سيكون أداة قيمة للدول لتحديد نفسها المجالات ذات الأولوية التي تتطلب المساعدة من أجل بلوغ التنفيذ الكامل. وسنشجع دول الجوار من جزر المحيط الهادئ على تقديم الطلب إلى الصندوق، ونحن سعداء بالتأكيد لأن الصندوق لقي بالفعل دعماً كبيراً من البلدان المانحة.

وتواصل نيوزيلندا أداء دور منسق تدابير التنفيذ الوطنية في إطار اتفاقية الذخائر العنقودية. وبظل هذا الصك الهام، وما يرسيه من معايير متينة في القانون الدولي الإنساني، أولوية لنيوزيلندا. ونعرب عن بالغ تقديرنا للقيادة القوية التي تحلت بها هولندا في رئاسة الاتفاقية في عام ٢٠١٦، وتحلت بها ألمانيا أيضاً في رئاسة الاتفاقية هذا العام. وفي الوقت الذي يُنتهك فيه القانون الدولي الإنساني انتهاكاً صارخاً في عدد من النزاعات الوحشية، ثمة ما يدعو إلى التفاؤل بفضل تنامي الأثر المعياري القوي الناجم عن اتفاقية الذخائر العنقودية، وتوأمها اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

وقد ركز المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة التقليدية، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي، تركيزاً سليماً على ضرورة تحسين حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. ورحبت نيوزيلندا بقرار المضي قدماً في تناول مسألة منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وبالاعتراف أثناء ذلك المؤتمر بقضايا إنسانية ملحة أخرى، بما فيها استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المكتظة بالسكان، ومسألة الأسلحة المحرقة. ونأسف لتعذر إحراز تقدم أكثر أثناء المؤتمر الاستعراضي، ومع ذلك نظل ملتزمين بالعمل مع الآخرين لتبقى الاتفاقية وجيهة في تصديها للتحديات الناشئة عن النزاعات المعاصرة.

وإنني واثقة، سيدي الرئيس، بأن هذا العرض للمواضيع الرئيسية التي ستشارك نيوزيلندا في تناولها على مدى الأشهر القادمة يبين أن هناك جدول أعمال ملحقاً يتضمن مسائل ذات صلة تنظر فيها محافل أخرى، على الرغم من حالة الجمود التي تعيشها هذه الهيئة. ومع ذلك، لا تزال نيوزيلندا تأمل أن تتمكنوا رفقة زملائكم الرؤساء، في "عام الديك الناري" هذا، من جعل المؤتمر يستند إلى القرار الوارد في الوثيقة CD/WP.599/Rev.1، ولا يقتصر على تقييم المآزق الحالي الذي يمر منه مؤتمر نزع السلاح، بل يجد منه مخرجاً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر سفيرة نيوزيلندا على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة الروسية. وأقدر لك عبارات التعاطف في وفاة السفير تشوركين. أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد لاغوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال رئاستكم، أود أن أؤكد لكم استعدادنا الكامل للتعاون معكم بنشاط من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر تعازي شيلي في وفاة السفير فيتالي تشوركين المحزنة والمفاجئة، وهو الذي لا شك سيُفتقد حضوره الدبلوماسي الشهير في نيويورك وفي السلك الدبلوماسي برمته أيضاً.

وأود أيضاً أن أسلط الضوء على الجهود التي بذلها سفير رومانيا ليكفل لنا التقدم في العمل المستقبلي لهذه الهيئة، التي يجب عليها أن تتناول مسائل هامة مرتبطة بالتحديات العالمية الرئيسية، وفقاً لولايتها التفاوضية. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً التعليقات التي أدلت بها للتو سفيرة نيوزيلندا.

سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أيضاً أن يتناول مسألة تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. وأقصد إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً قذيفة تسيارية متوسطة المدى قرب بانغيون في مقاطعة بيونغ يانغ. فأفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهدد استقرار شبه الجزيرة الكورية، وتسبب التوتر في المنطقة الآسيوية، وتقوض الأمن الدولي. وتشكل كذلك انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا سيما القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦)، التي تمنع البلد من إجراء التجارب النووية أو إطلاق أي مقذوفات باستخدام تكنولوجيات القذائف التسيارية.

وتنضم شيلي إلى المجتمع الدولي في حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تمتنع عن الأعمال العدوانية التي تهدد السلام وأن تعود إلى مائدة الحوار في إطار المحادثات السداسية الأطراف. وتؤكد شيلي كذلك دعوة هذا البلد إلى أن يقنن وضعه كدولة غير حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن يُخضع منشآته النووية لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سيدي الرئيس، إن شيلي تعتقد أن حياة الأسلحة النووية لا يمكن أن تكون مصدر فخر واعتزاز لأي بلد. ونعرب اليوم في هذا المحفل عن قلقنا إزاء الأفعال الأخيرة التي أقدمت عليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومع ذلك لا يجب أن يغيب عن بالنا أن السبيل المستدام الوحيد للتصدي للتهديد النووي هو حظر وإزالة جميع الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل شيلي على بيانه وعلى استعداداته للعمل البناء مع رئاسة المؤتمر.

أعطي الكلمة الآن لسفير النمسا.

السيد هاينوتزي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونود أن نؤكد لكم تعاوننا معكم ونكرر التزام النمسا الطويل الأمد بالعمل مع مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تعازينا في وفاة السفير فيتالي تشوركين المفاجئة في واشنطن.

وعلى غرار ما سبق أن جاء في بيان نيوزيلندا، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء استمرار المؤتمر على حاله.

فبهذا العام تكون حالة الجمود المؤسفة قد بلغت سنتها الحادية والعشرين. وقد أنشأ المجتمع الدولي المؤتمر في أواخر سبعينات القرن الماضي، وكان آنذاك على وعي تام بالتحديات الممكنة: وبعد مرور عقدين، لُغِمَ يشبه بعضها التحديات التي نواجهها الآن. وتتجسد أهمية المؤتمر، وتحدياته أيضاً، في الموارد البشرية والمالية والإدارية الضخمة المخصصة له. وينبغي أن يكون القرار الذي قدمته الرئاسة الرومانية - التي نعرب لها عن امتناننا - واعتمد بتوافق الآراء في الأسبوع الماضي الخطوة الأولى في العملية السابقة للمفاوضات.

ونحنى السفير هتين لين على رئاسته، ونؤكد له دعم وفد بلدي الكامل في هذه المهمة الصعبة. ونأمل أن نحقق معاً، بفضل المرونة وربما بعض الإبداع أحياناً، النتائج المرجوة، ونتجاوز في نهاية المطاف حالة الجمود التي طال أمدتها في المؤتمر. ومع ذلك، فكما أعرب عنه زملاء آخرون قبلي، لا يمكن أبداً أن يكون إنشاء الفريق العامل بديلاً عن العمل الموضوعي وعن وفاء المؤتمر بولايته، ألا وهي التفاوض.

وتظل النمسا ملتزمة التزاماً راسخاً بأولويتها المتمثلة في المضي قدماً بنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. فمن مصلحة بقاء البشرية نفسها ألا تُستخدم الأسلحة النووية أبداً مرة أخرى، أيّاً كانت الظروف. وستتأثر جميعاً من العواقب الإنسانية الكارثية لتفجيرات الأسلحة النووية - سواء أكان ذلك عن طريق الخطأ أم سوء التقدير أم عن عمد.

وقد رحبت النمسا بخفض ترسانات الأسلحة النووية في الماضي، غير أن التقدم تباطأ في السنوات الأخيرة، وانطلقت برامج تحديث تلك الترسانات. ولا يزال حجم الترسانات النووية العالمية كافياً لتدمير البشرية عدة مرات. وفي الوقت نفسه، يشكل انتشار تلك الأسلحة تهديداً أمنياً خطيراً جداً. ومن المنطقي تماماً أن تكون هناك حاجة ماسة إلى إعطاء دفعة قوية جديدة لنزع السلاح النووي. ويجب أن تُبذل جميع الجهود لدرء خطر أسلحة الدمار الشامل هذه. ولذلك تشارك النمسا بقوة في الجهود المبذولة لنزع السلاح. وسنظل ندعم بشدة بدء المفاوضات في أقرب وقت بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونتطلع إلى أن يحقق فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية نتائج ملموسة وإلى النظر في تقريره إلى المؤتمر.

وإذا كان الحظر قد ضُرب على أسلحة الدمار الشامل الأخرى، لا يزال العالم ينتظر حظر أخطر فئة منها. ولعل خير ما يعبر عن الرغبة العارمة في تحقيق هذا الهدف كثرة المشاركين

في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١، وفي اعتماده بأغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويحدد قرار الجمعية العامة هذا أولى المفاوضات الشاملة المتعددة الأطراف منذ عقود بشأن نزع السلاح النووي. ويصادف يوم ٢٧ آذار/مارس بداية المفاوضات على صك مُلزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً لإزالتها بالكامل.

فالضمان المطلق الوحيد من خطر الأسلحة النووية هو حظرها وإزالتها تماماً. وعلى الرغم من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية النهائية عن إزالة ترساناتها النووية بالكامل، تشترك جميع الدول في المسؤولية عن منع العواقب الإنسانية الكارثية المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل هذه. وستكون المفاوضات على الصك الملزم قانوناً مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. والمشاركة في هذه المفاوضات التاريخية فرصة فريدة للإسهام في رسم الطريق صوب عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك يشجع قرار الجمعية العامة الدول الأعضاء كافة على المشاركة في المؤتمر.

سيدي الرئيس، يصادف هذا العام أيضاً بداية دورة استعراضية جديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار). والنمسا ملتزمة التزاماً كاملاً بهذه المعاهدة بوصفها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونعتقد أن هذا هو الحال أيضاً لدى أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صوتت لصالح القرار ٢٥٨/٧١. فنص الفقرة ٦ من القرار واضح تماماً، لذا أتلوه عليكم: "تؤكد مجدداً أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات المعلنة فيها، وترى أن السعي إلى أي من هذه التدابير والأحكام والقواعد ينبغي أن يكمل ويعزز نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الأركان الثلاثة للمعاهدة". وأود أن أؤكد هنا مجدداً التزام النمسا الثابت بإعمال وتنفيذ جميع ما يقع على عاتقنا بموجب معاهدة عدم الانتشار من واجبات والتزامات حددتها عملية الاستعراض. ومن الأهمية بمكان لمصادقية المعاهدة أن يتواصل العمل بشأن جميع ركائزها وتخضع لتقييم مستمر.

وفي هذا الصدد، يبدو من المفيد أن أتطرق بإيجاز إلى العلاقة بين معاهدة عدم الانتشار والمعاهدة المقبلة لحظر الأسلحة النووية. تستند المبادرة المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية إلى مسألة معترف بها مثلاً في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، مفادها أن تفجيرات الأسلحة النووية ستكون لها عواقب إنسانية كارثية. وتكمن الحماية الموثوقة الوحيدة من ذلك في إزالة الأسلحة النووية جملة وتفصيلاً، وهو هدف مكرس في ديباجة معاهدة عدم الانتشار ويشكل دعامة مادتها السادسة. وهذا دليل واضح على أن المعاهدة المقبلة لحظر الأسلحة النووية لها جذور راسخة في معاهدة عدم الانتشار ونظام نزع السلاح، وستسهم، في المقام الأول، في تنفيذ المادة السادسة، وتعزز من ثم معاهدة عدم الانتشار. وما برح عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي موضوع مناقشات معمقة في إطار معاهدة عدم الانتشار منذ سنوات عديدة. وتباين المواقف لم يولد اليوم بل تراكم على مر العقود. فلا يمكن أن نلوم المفاوضات المقبلة على الحالة الراهنة. بل ينبغي أن نستغلها فرصة لإعادة إرساء حوار بين جميع الدول نحن في أمس الحاجة إليه، ويقتضي منا استعداداً للمشاركة فيه على قدم المساواة.

وستضع معاهدة حظر الأسلحة النووية حجر الأساس لقطع مزيد من الخطوات من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، على النحو المتفق عليه في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

ووفقاً للولاية المحددة في القرار، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الخطوات الحثيثة لبلوغ الإزالة الكاملة. وفي هذا الصدد، تعتقد النمسا ألا بد من اتخاذ تدابير قانونية وعملية لمعالجة مسائل من قبيل التحقق. وقد تبين مما خبرناه مع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أن الحظر القانوني هو الخطوة الأولى لإزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل.

وتعترض الأمن الدولي اليوم تحديات خطيرة. وهذا هو بالضبط السبب الذي يجعل التفاوض وتحقيق النتائج بدل الاقتصر على الحديث عن نزع السلاح النووي مسألة ملحة. وفي هذا الصدد، نقدر أيما تقدير رسالة الأمين العام في افتتاح دورة هذه الهيئة في عام ٢٠١٧، وفيما يلي بعض ما جاء فيها:

يمكن أن يؤدي نزع السلاح دوراً هاماً في إنهاء النزاعات القائمة ومنع نشوب صراعات جديدة. وتسهم عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في إيجاد المتنفس اللازم لبناء الثقة وتعزيز الاستقرار وتوطيد الطمأنينة. ولقد صدق هذا القول إبان الحرب الباردة وما هو ذا يصدق الآن أيضاً. ولكم هناك حاجة ملحة إلى ذاك المتنفس. فالتوترات العالمية تتصاعد، وقفقة السلاح تفرغ الآذان، والحناجر تعلوها كلمات خطيرة عن استعمال الأسلحة النووية.

وتشاطر النمسا الأمين العام للأمم المتحدة شواغله. فعالم القرن الحادي والعشرين مختلف عن عالم القرن الماضي. ولنكون قادرين على مواجهة التحديات الجديدة، علينا أن نعيد النظر في بعض المفاهيم التي كانت صحيحة قبل عقود. وتتيح المفاوضات المقبلة بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية فرصة لإرساء الأسس القانونية من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر سفير النمسا، على بيانه من جهة، وعلى عبارات التهئة التي وجهها إلى وتعازيه في وفاة السفير تشوركين، من جهة أخرى.

لم يتبق لدي أي أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. فهل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لسفير الصين، فو كونغ.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وسيدعم الوفد الصيني عملكم بنشاط من أجل الإسهام في تعزيز التقدم الجوهرى في عمل المؤتمر.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق حزننا على الوفاة المفاجئة للسفير تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة. إن وفاته ليست خسارة كبرى لروسيا فحسب، بل للسلك الدبلوماسي الدولي برمته.

سيدي الرئيس، لقد نجح المؤتمر في الأسبوع الماضي في اعتماد قرار ينص على إنشاء فريق عامل معني بسبل المضي قدماً. فاسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري

لسلفكم، السيد فيريتا، سفير رومانيا، على ما بذله من جهود لضمان اعتماد ذلك القرار. وأود أيضاً أن أهني السيد لين، سفير ميانمار، الذي يتولى رئاسة الفريق العامل.

إن أهمية مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الآلية الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، لا تحتاج إلى بيان. وهي أهمية لا تتناقص بل تزداد في سياق الوضع الأمني الدولي الذي ما انفك يشهد خطورة وتعقيداً. ومن المؤسف مع ذلك أن المؤتمر تعاقبت عليه ٢١ سنة حتى الآن ولم يضطلع بأي عمل موضوعي. ولعل الخروج من هذا المأزق وبعث نفّس جديد في المؤتمر أمل يحدو المجتمع الدولي برمته ومسؤولية مشتركة بين جميع أعضائه. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن إنشاء فريق عامل يعنى بإجراء تقييم شامل لعمل المؤتمر، فضلاً عن جرد المشاكل المزمنة وتحليلها واستكشاف سبل الخروج من المأزق، ليس ضرورياً فحسب بل جاء في أوانه أيضاً.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرض عليكم بضع أفكار أولية لدى الصين.

أولاً، ينبغي أن نهيئ أرضية مشتركة لتجاوز الاختلافات والعمل على تحقيق توافق الآراء. فموازاة تطور الوضع الدولي، يزداد أيضاً عمق تفكير المجتمع الدولي في القضايا ذات الصلة؛ وتؤدي الاستراتيجيات العسكرية للقوى الكبرى إلى التغيير حتماً. وسيؤثر ذلك كله تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في أعمال المؤتمر. فثمة مثلاً تزايد في توافق الآراء بشأن مسألة ضمانات الأمن السلبية. وتزداد أيضاً إمكانية مواصلة النقاش بل والتفاوض بشأنها. وفيما يتعلق بمسائل الفضاء الخارجي، حظي مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي اقترحه الاتحاد الروسي والصين، بدعم واسع النطاق في المجتمع الدولي الذي بدأ كذلك المناقشات الأولية حول مبادرة الاتحاد الأوروبي المتصلة بمشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي. ويتزايد أيضاً توافق آراء القوى الكبرى بشأن مسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي. ونرى أن الأطراف مستعدة لبدء العمل بشأن مسائل الفضاء الخارجي على الرغم من اختلاف مواقفها ونهجها إزاءها. فالتقدم ليس مستحيلاً ما دامت جميع الأطراف تعمل معاً.

ثانياً، ينبغي أن نواكب العصر ونعمل باستمرار على تحديث جدول أعمال نزع السلاح. فجدول الأعمال الذي وُضع في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ هو الأساس الذي تستند إليه أعمال مؤتمر نزع السلاح والدليل الذي تهتدي به. ومن الناحية الموضوعية، فإن المواضيع التي حددها أسلافنا قبل ٤٠ عاماً لم تكن متوازنة على نحو شامل فحسب، بل كانت أيضاً تطلعية إلى حد بعيد؛ ونتيجة لذلك، لا يزال جدول الأعمال التقليدي للمؤتمر صالحاً حتى الآن. ومع ذلك، لم يكن في استطاعة أحد أن يتنبأ بالتغيرات الهائلة في الوضع الدولي والتطور السريع في العلوم والتكنولوجيا على مدى السنوات الأربعين الماضية. ولذا، فعلى الرغم من أن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بينت الاتجاه العام لأعمال المؤتمر، لم يكن بمقدورها أن تتنبأ تماماً بالمشاكل والتحديات الجديدة التي نواجهها اليوم. ولذلك ينبغي أن نتناول جدول أعمال المؤتمر بروح الاستمرارية والابتكار. فأما الاستمرارية فأقصد بها أن نمضي قدماً بروح الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، بدلاً من الاقتصار على تفسير آلي لما كُتب قبل ٤٠ عاماً، فنظل نتماطل ونتشبث بالتصورات النمطية القديمة. وأما الابتكار، فلا أقصد به التخلي

عن المواضيع التقليدية، بل تسخير طاقاتها كاملة وتزويدها باستمرار بمحتوى جديد مواكبةً لمقتضيات العصر. فنزع السلاح وعدم الانتشار، مثلاً، عنصران متكاملان؛ ومعظم المعاهدات التي سبق التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح هي معاهدات نزع السلاح - وعدم الانتشار في الوقت نفسه. وثمة عدد من المسائل التي ينبغي تناولها في مجال عدم الانتشار: فعدم اتساق الآليات المختلفة وافتقارها إلى العالمية والشمولية، وازدواجية المعايير عموماً، والتهديد الإرهابي الناشئ، كلها عوامل تشكل قيوداً خطيرة أمام النهوض بمجدول أعمال المؤتمر. ونحن قادرون تماماً على العمل على إنشاء آلية دولية لحوكمة عدم الانتشار تلي احتياجات الوضع الجديد في إطار برنامج نزع السلاح الشامل. وثمة مثال آخر هو التهديد الكبير الذي تشكله الأسلحة الإلكترونية ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والتكنولوجيات الحيوية الجديدة للتوازن الاستراتيجي والاستقرار على الصعيد العالمي. وهذه المسائل الناشئة قد تكون أهم وأشد إلحاحاً من المسائل التقليدية، لكن من الأسهل بكثير أيضاً إحراز تقدم فيها. وإذا استطعنا أن نبدأ في وقته تناول هذه المشاكل في الإطار الجديد الخاص بأسلحة الدمار الشامل وأن نحدد الأسلحة على سبيل الوقاية، فلن يمكننا ذلك من تفادي الكوارث قبل وقوعها فحسب، بل سيهيئ لنا أيضاً الظروف المواتية لحل المشاكل القديمة.

ثالثاً، ينبغي أن نكون صرحاء ونسعى باستمرار إلى تحقيق عالمية المؤتمر. فالمؤتمر، كما يعلم الجميع، أنشئ إبان الحرب الباردة؛ وانبثقت تركيبة أعضائه في البداية من توافق آراء الكتلتين الشرقية والغربية. وعلى الرغم من توسيع نطاق عضويته عدة مرات خلال القرن الماضي، ظلت بقايا الحرب الباردة بادية عليه. ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، شملت الوضع الدولي تحولات جذرية. فقد أصبحت الديمقراطية سمة متنامية في العلاقات الدولية، وتشهد حوكمة الأمن العالمي تصاعداً مستمراً، وأضحت المشاركة في أعمال المؤتمر تطلعاً عاماً لدى معظم البلدان. ومن الواضح أن هيكل العضوية الحالي للمؤتمر لم يعد يتماشى البتة مع الواقع السياسي والأمني الدولي. ونرى أن السماح لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة بالمشاركة في أعمال المؤتمر بصفتهم أعضاء رسميين يمكن أن يُعتبر وسيلة جيدة للخروج من المأزق. ولعل في ذلك مزايا عديدة. فأولاً، ستساعد مشاركتها على تخفيف حدة الاختلافات الإقليمية وإنهاء مشكلة توسيع نطاق العضوية التي طال أمدها؛ وثانياً، ستوسع الحيز الديمقراطي وستعكس توافق الآراء الدولي بأقصى ما يمكن، فتنفي من ثم الحاجة إلى التخلي عن المؤتمر والشروع من البداية؛ وثالثاً، ستضخ تلك المشاركة دينامية جديدة في المؤتمر، لربما تزيد الكفاءة في صنع القرار وتساعد في كسر الجمود وتبعث الحيوية في المؤتمر.

هذه إذن بضع أفكار أولية لدى الصين نأمل أن تثير مزيداً من الإسهامات القيمة وتضخ طاقة إيجابية في أنشطة الفريق العامل. وستواصل الصين في المرحلة المقبلة المشاركة بنشاط في المناقشات ذات الصلة؛ وستصغي لآراء وتوصيات جميع الأطراف، وستعرض كذلك مواقفها ومقترحاتها. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف ليحقق الفريق العامل نتائج موضوعية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر سفير الصين على بيانه وتهانيه واستعداده للتعاون مع رئاسة المؤتمر. وأعرب له عن امتناني أيضاً على تعازيه في وفاة السفير تشوركين المفاجئة.

أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار الدائم، السيد هتين لين.

السيد لين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحرجة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي التام وتعاونه معكم في النهوض بمسؤولياتكم. واسمحوا لي أيضاً أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقني للإعراب عن خالص تعازينا في الوفاة المفاجئة لأحد أعظم أبناء الاتحاد الروسي، السفير فيتالي تشوركين. وأعرب عن تقديري أيضاً لسلفكم، سفير رومانيا، الذي مهد لنا الطريق للشروع في عمل موضوعي هذا العام في مؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، أود أن أبلغكم - وأبلغ جميع الأعضاء عن طريقكم - بما سأفعله سعيًا للوفاء بولايتي بصفتي مشاركاً في رئاسة الفريق العامل في الأسابيع القادمة. فخلال هذا الأسبوع، أعزم أن أدعوكم جميعاً إلى مشاورات غير رسمية كي تعرض الوفود المسائل التي توليها الأولوية ليتناولها العمل الموضوعي في إطار جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CD/2085. وستُجرى المشاورات في هذه القاعة الساعة العاشرة صباحاً من يوم الجمعة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧.

وعلى الرغم من الجلسة غير الرسمية التي ستعقدونها، سيدي الرئيس، عقب هذه الجلسة العامة، أعتقد أننا كلما اجتمعنا وأتيحت لنا الفرصة للتعبير عن آرائنا ازداد تفاهنا بشأن أولويات العمل في المؤتمر. وفي الأيام القليلة الأولى من الأسبوع المقبل، وهو آخر أسبوع من شباط/فبراير، سيكون معظمنا منشغلاً بالجزء الرفيع المستوى. غير أنني سألتقي بالمجموعات المتقاربة التفكير كافة لأطلع على أولويات كل منها ومواقفه من بنود جدول الأعمال. وخلال الأسبوع الأول من آذار/مارس، أعزم إجراء مشاورات ثنائية مع جميع الوفود المهمة. وسيخصص فاصل زمني لتلك المشاورات. وآمل أن ألتقى أيضاً آراءها وموقفها بشأن المسائل التي توليها الأولوية.

وسيطلِعكم وفد بلدي على وقت ومكان انعقاد المشاورات الثنائية بعد التحقق لدى الأمانة من وجود مكان لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، واعتباراً من اليوم، يمكن لأي وفد يود أن يعرب عن رأيه في القضايا التي يوليها الأولوية أن يفعل ذلك، على الرحب والسعة، إما شخصياً أو بالكتابة إلى وفد بلدي - علماً أنني قد استمعت بالفعل إلى آراء الوفود التي أخذت الكلمة قبلي.

وبعد إنهاء الجولة الأولى من المشاورات على النحو المبين، سأعمل مع كُتب مع رئيس المؤتمر لتحديد الخطوة التالية. ويمكن أن تكون هذه الخطوة في شكل ورقة غير رسمية تتضمن أفكاراً بشأن المشاورات المعقودة إلى ذلك الحين.

سيدي الرئيس، زملائي الأعزاء، أرجو أن تتمكن معاً من تحقيق نتائج مفيدة هذا العام في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير لين على بيانه وتهانيه واستعداده للتعاون، وأعرب له عن امتناني لتعازيه في وفاة السفير تشوركين المفاجئة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يهنئكم أولاً على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن يؤكد لكم دعمه التام في النهوض بمسؤولياتكم.

فيما يتعلق بالملاحظات المطولة التي أدلى بها وفد شيلي، لا يسع وفد بلدي إلا أن يفسرها بأنها انصياع للقوى المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من دون إدراك ماهية المسألة النووية في سياق شبه الجزيرة الكورية. وموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تدابير الدفاع عن النفس معروف لدى الجميع، وقد أعربت عنه في مناسبات شتى، فلا حاجة إذن لأكرره في هذا المقام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد لاغوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أعذر عن تناول الكلمة مرة أخرى. فما كنت أنوي ذلك، سوى أن البيان الذي أدلى به للتو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يترك لي خياراً آخر للأسف. أود فقط أن أقول إن شيلي دأبت دوماً على إدانة انتهاكات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأود أيضاً أن أقول إننا لا نعتد ازدواجية المعايير؛ وهذا دأب بلدي. ورأينا ألا يمتلك أي بلد أسلحة نووية، مثلما ذكرث في بياني السابق. وأخيراً، نكرر الدعوة إلى استئناف الحوار وبذل كل جهد لإيجاد حل سلمي لمشكلة تسليح شبه الجزيرة الكورية بالأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل شيلي على بيانه.

هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل بيلاروس.

السيد نيكولايتشيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بالإعراب عن تعاطفنا الشديد معكم في وفاة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فيتالي إيفانوفيتش تشوركين. إن وفد بيلاروس ينعي هذه الخسارة الكبرى.

سيدي الرئيس، أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد دعم وفد بلدي لكم لإحراز تقدم موضوعي في أعمال المؤتمر. وأود أيضاً أن أهنئ السفير فييريتا والسفير لين على إنشاء الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً. ونأمل أن يساعدنا هذا الترتيب في الخروج بالمؤتمر من حالة الجمود التي دامت ٢٠ عاماً.

وكما تعلمون، فمن أولويات السياسة الخارجية لجمهورية بيلاروس نزع السلاح النووي تماماً على الصعيد العالمي. وقد اضطلعنا على مر الزمن بدور رائد في هذا الشأن إذ تخلينا عن حيازة ترسانة نووية، وما برحنا ندعو منذئذ إلى خفض الترسانات النووية تدريجياً والانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وأود في هذا الصدد أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الحاضرين - أعضاء المؤتمر والوفود المراقبة - إلى حضور الحدث التذكاري الذي سينظمه وفد بيلاروس بالاشتراك مع مركز جنيف للسياسات الأمنية على هامش الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر. وسيعقد الحدث في الساعة الواحدة زواياً من يوم ١ آذار/مارس في مبنى مركز جنيف. وسيسعدنا أن تنضموا إلينا لمناقشة مسائل نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه وتهانيه، وعلى استعداده للعمل مع رئاسة المؤتمر. وأقدر أيضاً تعازيكم للرئاسة الروسية في وفاة السفير تشوركين. وأشكركم

كذلك على الدعوة التي قدمتموها لحضور الحدث الذي سيشترك في تنظيمه وفد بيلاروس ومركز جنيف بشأن مسائل نزع السلاح النووي.

وبهذا نصل إلى نهاية قائمة المتكلمين. فهل لا يزال هناك وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، أود أن أذكر جميع الوفود مرة أخرى بأن المؤتمر سيعقد غداً، ٢٢ شباط/فبراير في الساعة الثالثة زوالاً، جلسة مواضيعية في قاعة المجلس، ستُكرس للذكرى السنوية العاشرة بعد المائة لمؤتمر لاهاي الثاني للسلام. ولتعلم الوفود أن تلك الجلسة لن تكون رسمية لكنها ستكون علنية.

وكما قلت في جلستنا العامة الأخيرة المعقودة في ١٧ شباط/فبراير، أعترض استغلال الوقت على أحسن وجه، لذا سأبدأ اليوم، بعيد هذه الجلسة العامة، مشاورات غير رسمية بشأن برنامج العمل. ومن ثم، فبعد اختتام الجلسة العامة الرسمية، سنستأنف العمل في جو غير رسمي عقب استراحة مدتها خمس دقائق.

وبهذا تنتهي مهامنا الرسمية اليوم. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة الساعة الثالثة زوالاً من يوم الاثنين ٢٧ شباط/فبراير، وهو الأسبوع الذي سيُخاطب فيه المؤتمر عددٌ من المسؤولين رفيعي المستوى. وستقدم الأمانة معلومات إضافية عن ذلك في الوقت المناسب.

وما لم تكن هناك أسئلة أخرى بشأن جدول الأعمال أو طلبات لأخذ الكلمة، أعلن رفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.